

المشكلة الجزئية الثالثة : العنف و التسامح

VIOLENCE ET TOLERANCE

تصميم الدرس

أمثلة

الملحوظات

تطبيقات



أمثلة

التبير	الإشكال	التسامح	العنف
<p>استعمال العنف من أجل التنشئة الصالحة للأطفال يشكل تناقضًا بين الوسيلة (العنف) والغاية (التنشئة الصالحة)، لذلك لا يمكن التنشئة الصالحة إلا عن طريق التسامح، حيث يحل التوافق بين الوسيلة والغاية محل التناقض في الحالة الأولى.</p>	<p>فشل الأولياء في توجيه أبنائهم، وتنشئتهم تنشئة صالحة، يدفعهم إلى استعمال العنف المادي والمعنوي لإجبار أطفالهم على السلوك القويم.</p>	<p>الحب والعطف والإقناع والقوة الحسنة.</p>	<p>العنف المنزلي أو الأسري – ضرب الأولياء لأطفالهم وتقريرهم وإهانتهم أي اللجوء إلى العنف المادي الجسدي، والعنف المعنوي اللفظي.</p>
<p>هناك تناقض بين التعبير الطبيعي العنيف لدى الأطفال عن ميلهم وغرائزهم الطبيعية، وبين التنشئة الاجتماعية الصالحة للأطفال، التي تقضي تعويذهم على التسامح،</p>	<p>الصراع بين أطفال الأسرة الواحدة طبيعي والتعبير العنيف هو الآخر ضروري غير أنه تعتبر خطير، قد يسبب أضرارا جسمية أو معنوية،</p>	<p>الامتناع عن العنف اللفظي والمعنوي افتتاحا وامتثالا، وتجاوز أو كبح الميل العدوانية الغريزية الطبيعية، وكذلك</p>	<p>العنف المنزلي أو الأسري: – العنف اللفظي (الشتم وما شابه)، والعنف المادي (الضرب وما شابه)، بين الإخوة جميع الحقوق محفوظة</p>

<p>دون الإساعة إلى نفتح شخصياتهم، أو كرامتهم، وعلى الأسرة والمجتمع أن يجدا الأساليب التربوية السليمة، والكفيلة بإزالة هذا التناقض.</p>	<p>أو الاثنين معاً، لكن كيف يمكن كبح هذه الميول الطبيعية المناقضة للتنشئة الصالحة للأبناء؟</p>	<p>د汪ع الغيرة والحسد والكراهية البغضاء</p>	<p>والأخوات من الأطفال.</p>
<p>هناك تناقض بين وظيفة الأسرة الأساسية وهي تنشئة الأطفال تنشئة صالحة ، مما يقتضي الحفاظ على المعاشرة بالمعروف، وبين اللجوء إلى العنف لفرض وجهة نظر، أو نظام معين داخل الأسرة، ولذلك وجب إزالة التناقض، عن طريق التضحية، فلا سلامة لحياة أسرة بلا تضحية.</p>	<p>تناقض الواجبات والحقوق، وتضارب المصالح والطابع، واختلاف الآراء والقناعات بين الزوجين، لا يمكن تفاديهما، مهما كانت الاحتياطات كبيرة، لتجنب الصراع.</p>	<p>الوفاق، وحسن المعاشرة، والاحترام والمتبادل، والحكمة في معالجة الخلافات، والحفاظ على الحياة الأسرية السليمة، وتوفير المحيط الأسري للقيام بوظيفة تربية الأطفال تربية صالحة.</p>	<p>العنف المنزلي أو الأسري: — العنف الفظي (الشتم وما شابه)، والمادي (الجسدي بآثره)، بين الزوجين، وفي الغالب من الزوج نحو الزوجة، خاصة في العنف المادي.</p>

<p>عملية التعلم ليست بالأمر الهين، ولتلبية أهدافها المرجوة، وجب إزالة التناقض بين الوسيلة والهدف فيها، أي إيجاد الطرق التي تمكن المربى من استبدال الترهيب بالترغيب عن طريق البيداغوجيا، أو التعليمية المناسبة، وهي الفنون المهنية الضرورية للمربي ليساعد على التعلم، وليتمكن إحلال الإرادة لدى المتعلم محل النفور والرغبة محل الخوف والامتناع.</p>	<p>هناك تناقض بين الإقبال على التعلم، وبين العنف كوسيلة لإجبار المتعلم على هذا الإقبال، لذا يستحيل إزالة هذا التناقض من أجل بلوغ الهدف التعليمي التربوي.</p>	<p>لا يمكن انجاز الأهداف التربوية، إلا بمشاركة المتعلم، وبجعله محور عملية التعلم، وبالطبع فإن هذه المشاركة ممكنة دون وعي الأساسية غير وقناعة، ورغبة كبيرة في التعلم، دون حواجز أو عوائق، أو تنفير، وهذه كلها تقع في صميم دور المربي.</p>	<p>العنف في المدرسة: — العنف المعنوي (شتم وتوبيخ وما شابه ذلك)، وإن العنف المادي (ضرب وما شابه من أنواع العقاب الجسدي)، التي يلجأ إليها المربي، قصد بلوغ الأهداف المرجوة من مهمة التعليم.</p>
--	--	--	---

<p>المدرسة بعد الأسرة هي المكان المخصص للتنمية الاجتماعية، وإزالة تعبير العنف الهمجي بين تلاميذها، هو دليل قيامها</p>	<p>يوجد تناقض بين الدوافع العدوانية الطبيعية لدى الأطفال، وبين التعايش المهذب،</p>	<p>الجوء إلى العنف لدوافع متعددة، طبعي عند الأطفال، لكنه خطير عليهم</p>	<p>العنف في المدرسة: — العنف المعنوي</p>
---	--	---	--

<p>بمهمتها، بالتنسيق المحكم مع الأسرة، والمحيط الاجتماعي، فلا بد من تكافف جهود الأطراف الثلاثة هذه، من أجل تحويل العنف لدى التلاميذ إلى سلوكيات إيجابية، يصرخون فيها طاقاتهم الحيوية، ويتوجهون إلى تربية قواعد سلوك المواطن الصالح لديهم في المستقبل.</p>	<p>الذي يقوم على كبح النزعة العدوانية الطبيعية، من أجل حياة أجمل وأكثر أمنا وأمانا.</p>	<p>جسمياً ونفسياً، ولذلك وجب أن يترك مكان للتعاطف والتآلف، واستهجان العداوة، والهجمية.</p>	<p>(اللفظي وما شابه) والمادي (الجسدي وما شابه)، بين أطفال المدرسة، داخلها أو خارجها.</p>
<p>المهمة من الصعوبة بمكان، فالتناقض هنا أكبر، والمهمة لذلك أكثر تعقيدا، حيث إن التحدي ليس فقط بالغلب على السلوك الطبيعي العدواني لدى الأطفال، وإيجاد بدائل ممكنة له، ولكن يضاف إلى ذلك في هذه الحالة تعقيدات ردود</p>	<p>وضع الأطفال هنا أكثر حساسية، وفي مثل هذه المؤسسات تتم عملية التنشئة كلها، فهي التي تقوم بدور الأسرة والمدرسة معا، ويمكن لها أن تقوم بدورها، إذا وفر</p>	<p>واجب المجتمع هنا كبير وخطير، نحو هؤلاء الأطفال، ونحو مستقبلهم السليم هو في ذاته، ولذا يتquin ضمان بيئة التنشئة السليمة في هذه المؤسسات</p>	<p>العنف في المؤسسات: - ملاجيء الأطفال وهنا يكون العنف أكثر خطورة وإذاء سواء كان المعنوي منه أو المادي، بين</p>

<p>الأفعال العنفية على فقدان الأسرة والأباء، وربما الشعور العدائي نحو المجتمع، مما يحتم على المجتمع تحمل مسؤولياته كاملة، وتوفير الوسائل البشرية والمادية المناسبة لإقامة المساواة بين هؤلاء الأطفال وأقرانهم من بقية أطفال المجتمع.</p>	<p>لها المجتمع شروط النجاح البشرية والمادية.</p>		<p>الأطفال، أو من قبل المشرفين عليهم.</p>
--	--	--	---

<p>إذا انحرفت الدولة عن أهدافها، وتخلت عن أهدافها في تحقيق العدالة والأمن والرفاهية، صار وجودها مناقضاً لمصلحة شعبها، وإزالة هذا التناقض لا يمكن أن يكون عن طريق فرض الدولة واستمرارها في الحكم بالعنف، بل بإصلاح نفسها، وإلا حدث الصراع المؤدي</p>	<p>عجز الدولة أو اختلالها لا يعالجه استعمال العنف، الذي يتناقض مع طبيعة الدولة القائمة على العدل والنظام المحكم، وضمان الأمن والرخاء لكل مواطناتها، فعليها</p>	<p>كفاءة الدولة وعدلتها وحسن تنظيمها، تغنيها عن اللجوء إلى العنف لمعالجة قضايا سياسية أو اقتصادية أو أمنية مما يجعل الأخطار والمخاوف غير واردة وبالتالي لا حاجة إلى العنف.</p>	<p>العنف السياسي: — العنف المعنوي (الفكري وما شابه) والعنف المادي (الجسدي وما شابه) حالات التعذيب عند التحقيق والاستنطاق، بغية افتراك اعترافات أو</p>
---	--	--	---

إلى زوالها حتماً.	إن اختلت أن تصلح نفسها، لا أن تلجاً إلى العنف، الذي يزيد الوضع سوءاً.		معلومات معينة
<p>الدولة تحكر العنف، وهي وحدها التي لها الحق في استعمال القوة، لكن في إطار الدستور والقانون، حيث تستعمل القوة عند الضرورة القصوى، لحماية المصلحة العامة ضد أي خطر خارجي أو داخلي. أما أن تخرج السلطة عن التوافق والتراضي، وروح الدستور، وتتصدر قانون استعجالى أو قرار مناقض للمصلحة العامة، بغرض حماية وجودها واستمرارها، فإنها تكون قد فقدت أسباب وجودها،</p>	<p>العنف يتناقض مع مقاصد الدولة النابعة من إرادة مواطنها ومصالحهم، فالسلطة عندما تتحول إلى أداة قمع لحماية وجودها واستمرارها، تصبح غير مشروعة، ومن حق شعبها أن يقاومها دفاعاً عن حقوقه وأمنه وكرامته.</p>	<p>إصدار قانون طوارئ بلا سبب موضوعي، وكذلك تعسف، وكذلك تمديد العمل به، ونفس الأمر فيما يتعلق بالقرار المانع للتغيير السياسي السلمي، فالأصل هو التنظيم والحماية، وليس المنع والقمع، والعنف يتناقض مع الحقوق والعدالة والحرية وكرامة الإنسان.</p>	<p>العنف السياسي: — قمع التجمهر والمظاهرات والإضرابات، وهي حقوق سياسية قد تصادرها السلطة لضرورة أمنية أو سياسية، أو موضوعية، أو متعلقة بقانون طوارئ أو بقرار تصدره لمناسبة معينة.</p>

وبررت شرعية مناهضتها ومقاومتها من قبل شعبها.			
الحق ينافس القوة، وهذه لا تستعمل إلا لتطبيق القانون عند الضرورة، أو للدفاع عن النفس، الذي هو حق مشروع. إن الاعتداء على سيادة الدول، واستعمال وسائل غير مشروعة، من حصار اقتصادي، أو تهديد به، أو عقوبات اقتصادية أو تجارية، وكذا التهديد بها، وأيضاً التهديد العسكري، أو ممارسته كهجمات وغرارات، أو غزو واحتلال، هذه كلها تصرفات منافية للقوانين والأعراف الدولية، ولا يمكن للقوة أن تصبح قانوناً، مهما كانت	الطرف القوي دولة أو مجموعة دول متحالفة يتتجاهل القانون الدولي، ويستبدلها بالقوة، وهو بذلك يكرر تجربة فاشلة تاريخياً، ويمكن للأطراف الأخرى أن توقفه عند حده إذا هي اتحدت وتضامنت، وعندما يزول التناقض بين الحق والقوة بإقامة التوازن، والرجوع إلى تطبيق القانون	الأصل هو التعاون والتضامن والدوليين، وإقامة العدل بين الدول والشعوب في علاقتها، وذلك وفقاً للفانون الدولي المعترف به من جميع الأطراف، ولا يحق لأي كان أن يستعمل القوة المعنوية أو المادية لغرض سيطرته، وخدمة مصالحه الأنانية.	العنف الدولي: — العنف المعنوي (الفظي) مثل التهديد بالحصار والغزو) و ما شابه ذلك. — العنف المادي (الغارات الجوية أو الصاروخية، أو الاحتلال ال العسكري المباشر للأرض)، وكذا الحروب الجوارية والإقليمية وما شابه ذلك.

<p>المبررات، ولا يمكن لأي قوي أن يفرض إرادته على الإنسانية جماء، لأنها تبقى أقوى منه، مهما كانت قوته.</p>	<p>الدولي.</p>		
<p>الإنسانية لا تقبل التجزئة، والحياة العالمية لا يمكن أن تستقر وتزدهر، إلا إذا ساد احترام الإنسانية فيها، وهو الأمر المناقض للقوة، فإذا أرادت دولة، أو مجموعة دول، أن تترעם العالم، فما عليها إلا أن تتمسك ببدأ الإنسانية، وحينئذ ينضوي الجميع تحت لوائها طوعا، أما خضوع العالم كله بالقوة، فهو أمر مستحيل، ومناقض لطبيعة الإنسانية.</p>	<p>القوه تتناقض مع الحق، ولا يمكن مهما كان جبروتها أن تتحول إلى حق، والصراع سوف يحسم في نهاية المطاف لصالح الحق، مهما كانت التضحيات، كما وقع بالفعل دوما، و كما أفاد درس التاريخ.</p>	<p>تطبيق القانون الدولي، والتراضي في التعامل والمبدلات، وإقامة التوازن بين جميع الدول، حيث تضمن مصالح الجميع، ذلك هو الصحيح، وهو العالمية وليس العولمة.</p>	<p>العنف الدولي: عسكرة العولمة، حيث اتضح لأمريكا وأنتبعها أن الاقتصاد والسياسة لا يكفيان لإخضاع بعض الدول الممانعة أو المقاومة، فأضافت إلى العولمة البعد العسكري، أو عسكرتها.</p>

أولاً : العنف

1- تعاريف العنف (violence)

– هو استخدام القوة استخداما غير مشروع، أي غير مطابق للقانون.

– العنف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، وهو فعل شديد مخالف لطبيعة الشيء، ومفروض عليه من الخارج. والعنف كذلك هو القوة التي تشتد بازدياد المقاومة التي تعرّضها، مثل الريح العاصفة والثورة الجارفة. والعنيف من الميول، هو المضاد للإرادة، وهو الهوى الذي يتّم إلى أن يسيطر على جميع جوانب النفس. والعنيف من الناس هو الذي لا يعامل غيره بالرفق، ولا يعرف للرحمة معنى، ولا وجود لها في قلبه.

– والعنف هو استعمال القوة ضد عائق، حيث يكون سلوك شخص ضد شخص آخر يعتبره عائقا أمام تحقيق رغبته.

– والعنف يكون إشكالا فلسفيا، عندما يتنافى مع الضمير، وحينئذ يتّافق كذلك

مع القدرة على التفسير ذاتها، وهو بهذا يكون منافيا للطبيعة الإنسانية ذاتها، ومنافيا أيضا للحياة الاجتماعية المنظمة، وللأخلاق والقانون. وجملة القول، إن ازدياد العنف وتعدده، يفضي إلى الفوضى وانعدام النظام، وهو ما يعني الطابع الأساسي للحياة البدائية، حيث الفوضى العارمة، وسيادة قانون الغاب.

— والعنف هو استعمال غير قانوني للقوة، من أجل الحصول على شيء غير مرغوب فيه.

— والعنف المشروع هو استعمال القوة للدفاع عن النفس، واسترجاع الحق المغتصب، والمشروعية هنا مستمدة من الغاية، أي غاية استعمال القوة.

— والعنف هو استخدام الشدة والقسوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون.

2- العنف والدولة :

الدولة مؤسسة اجتماعية من نوع خاص، وتمثل خصوصيتها في احتكارها لاستعمال القوة لممارسة الهيمنة على المجتمع قانونيا ودستوريا، بقصد ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، ضمن حدودها الجغرافية، وهذا هو سبب نشأة الدولة وجودها.

— كيف نشأت الدولة؟ في هذا السياق، يوجد تفاسير، لعل أبرزها نظرية العقد الاجتماعي:

نظرية العقد الاجتماعي : اشتهر بهذه النظرية كل من "طوماس هوبز" و"جون لوك" الإنجليزيان، و"جان جاك روسو" الفرنسي، وهم يتفقون على على القول بالعقد الاجتماعي، لكنهم يختلفون في نظرتهم لهذا العقد.

نظيرية هوبيس: الدولة قامت على أساس الملكية المطلقة، حيث تعاقد أفراد المجتمع على منح السلطة لطرف غائب وقت الاتفاق، وهذا هو سبب نشأة الملكية على أساس السلطة المطلقة.

نظيرية لوك : الاتفاق بين أفراد المجتمع، وقع بحضور الشخص الذي أوكلت إليه السلطة، وهذا هو سبب قيام الدولة على أساس الملكية، أو السلطة المقيدة.

نظيرية "روسو": يختلف "روسو" تماماً عن سابقيه، حيث إن التعاقد الاجتماعي عنده وقع بين جميع الأفراد، وليس هناك طرفان، وإنما أوكلت السلطة إلى الجميع، ولهذا فليس من حق هذا المجموع أن يتصرف كما يهوى، وإنما يتعين عليه أن يتقييد برأي الشعب، ويكون في خدمته وخاصة لرغباته.

نقد نظرية العقد الاجتماعي: قامت هذه النظرية، أو النظريات استجابة لظروف سياسية معينة، وكانت نابعة من التجارب والاتجاهات السياسية الخاصة لأصحابها، ولهذا لا يمكن اعتبارها علمية. ثم إن هذا العقد الاجتماعي الذي يتحدثون عنه كأساس لنشأة الدولة لا وجود له أصلاً و لا يمكن أن يوجد لأن الأقوام البدائيين الذين أعطيتهم الفوضى و الصراع والخوف، لم يكونوا من النضج الفكري والاجتماعي إلى درجة القدرة على تصور التعاقد وصياغته، وبالجملة فإن نظريات العقد الاجتماعي، هي مجرد آراء، ولا علاقة لها بالعلم.

نظريّة القوّة والغلبة: هناك من الباحثين في تاريخ الفكر السياسي، من ذهبوا إلى أنّ منشأ الدولة يعود إلى الصراع بين المجموعات البشرية، ضمن المجتمع الواحد، حيث تتغلب واحدة من تلك الجماعات، ومن ثم تكتسب الحكم، وتمارس السلطة، وتشرع القوانين، بحكم القوّة والغلبة، فينقسم الناس في المجتمع إلى حكم ومحكومين.

- لكن ما سبب الصراع؟ ولماذا أدى إلى قيام الدولة؟ يرى أصحاب هذه النظريّة، في العصر الحديث، أنّ الصراع كان من أجل السيطرة الماديّة، واستغلال المجهودات البشرية لصالح فئة معينة. فقد رأت المجموعة الغالبة أن استمرارها في استغلال جهود الآخرين لصالحها، لا يمكن أن يدوم بغير إقامة نظام معين، وسن قوانين تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، وعلاقات المحكومين فيما بينهم و كذلك علاقات الحاكم فيما بينهم. وهذا نشأت الدولة تدريجياً، وظهرت أجهزتها شيئاً فشيئاً.

نقد النظريّة: تعتمد هذه النظريّة على وقائع وأفكار موجودة في التاريخ السياسي لكثير من المجتمعات، ورغم قربها من العلم، فهي ليست سوى وجهة نظر لأصحابها، تتميز بكونها أكثر موضوعية من نظرية العقد الاجتماعي.

وهناك نظريّات أخرى، تذهب بعضها إلى أنّ الأسرة هي أصل الدولة، وذلك بما ينشأ عنها من قبائل وعشائر، وتحول هذه شيئاً فشيئاً إلى دولة. ومنها نظريّات ترى أنّ أصل الدولة هو الطبقة، التي تنشأ وتتطور عن تمركز الثروة في يد مجموعة معينة، تجعل من غيرها عبيداً وخدماً لها، وعلى هذا الأساس، المتمثل في ملكية جماعة محددة لوسائل الإنتاج

والثروة، تنشأ الدولة، وهو أساس اقتصادي مادي، من أشهر القائلين به الماركسيون.

وهناك أيضا نظرية "التفويض الإلهي"، التي يرى أصحابها أن أصل الدولة هو الدين، وهذه نظرية لا علاقة لها بالعلم، مثل نظرية العقد الاجتماعي، وقد سادت في العصور الوسطى، في البلدان الغربية المسيحية خاصة، ويدعو أصحابها إلى أن مصدر السلطة هو الله، وما الحاكم إلا ظل الله في أرضه، فأصل الدولة هو الإرادة الإلهية، التي أرادت قيام الدولة على يد شخص معين، في زمان ومكان معين.

— لكن متى يحق للدولة استعمال القوة؟

— من حق الدولة وواجبها الحفاظ على النظام في المجتمع، ويجوز لها استعمال القوة عند الضرورة، لهذا الغرض.

— يحق للدولة أن تستعمل القوة لحماية الأفراد والمجتمع من الاعتداءات الخارجية والداخلية.

— يحق للدولة استعمال القوة لحفظ النظام في المجتمع، وحماية القيم السائدة فيه.

— وبصفة عامة، فإن للدولة حق استعمال القوة في إطار الدستور والقوانين التي تحكم مجتمعها، حيث تبرر الغاية الوسيلة، ولا حق للدولة أن تستعمل القوة خارج حدودها الجغرافية إلا في إطار القانون الدولي، والمنظمات الدولية المختصة، كما أنها لا تستطيع ادعاء حق التشريع والتقنين للحياة الدولية، ومن ثم ادعاء حق التدخل في شؤون بلدان خارج

حدودها، حيث تصبح ممارستها عنفا لا مشروعًا واعتداءً سافرا على القوانين والأعراف الدولية.

٣- العنف والأطفال :

هناك صور كثيرة من العنف يتعرض لها الأطفال، أو يمارسونها هم على غيرهم، وهي ذات عواقب خطيرة على حياتهم ومستقبلهم، وعلى سلامتهم

المجتمع حاضراً ومستقبلاً، ومن أشكال هذا العنف :

– يوجد العنف على نطاق واسع ضد الأطفال، في المدارس والمؤسسات، وفي الشوارع، وفي أماكن العمل، وفي السجون. و يتعرض الأطفال للعنف في البيوت داخل أسرهم، ومن أطفال آخرين في الخارج، إلى درجة وقوع حالات موت، ولو بنسبة صغيرة. وفي الغالب لا يترك العنف آثاراً مرئية، غير أنه يترك آثاراً نفسية مدمرة. و الخطير في الأمر أن الطفل ضحية العنف، قد يتذمّر على ما يتعرض له، خوفاً أو خجلاً، أو شعوراً بالذنب على اعتبار أن ما تعرض له ليس عنفاً، وإنما هو عقاب مستحق له ما يبرره.

و ينتشر العنف في المجتمع حيث يعيش الطفل، عن طريق وسائل الإعلام، وهو جزء من المعايير الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي تكون بيئة الطفل. إن جذور العنف متغلغلة في أعماق المجتمع، مثل علاقات القوى المرتبطة بنوع الجنس، والمعايير الاجتماعية التي لا تحمي الطفل ولا تحترمه. و هناك عوامل أخرى، مثل انتشار المخدرات، والأسلحة النارية، والمشروبات الكحولية، والبطالة والجريمة، والإفلات

من العقوبة، وسلوك الصمت نحو كل هذه الظواهر الهادمة لدى الناس. وقبل هذا وذاك ويلات الحروب.

— من الآثار الخطيرة للعنف على تنمية الأطفال، هو أنه يؤدي في أسوأ الحالات إلى الوفاة، أو الإصابة بعاهات مستديمة، وقد يؤثر على صحة الأطفال، وقد راحهم على التعلم، وربما امتناعهم عن الذهاب إلى المدرسة، أو يعرضون أنفسهم إلى الأخطار الجسيمة باللجوء إلى الهروب من البيت. ثم إن العنف، يؤدي إلى تدمير الثقة بالنفس لدى الأطفال، وقد يقضي على قدرتهم المستقبلية على تنشئة أطفالهم، كما يؤدي إلى الاكتئاب والانتحار في مراحل لاحقة من حياة الطفل. إن هذه الحالات الخطيرة تعد بالمالين، حسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، التي ذكرت إحداها أن 40 مليون طفل في العالم، أقل من 15 سنة، يعانون من سوء المعاملة والإهمال، ويحتاجون إلى رعاية صحية واجتماعية.

— إن الحرمان وسوء المعاملة والأخطار، تعرض الطفل لأخطار جسيمة، وتجعل سلوكه سلبياً وضعيف التكيف، وذلك نتاجة إعاقة الاستجابة السليمة لد الواقع السلوك لديه، والتي هي أساسا الحاجات البيولوجية الأولى الفطرية، وال الحاجة إلى الأمان والطمأنينة، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء، وأيضا الحاجة إلى الاحترام والتقدير، ثم الحاجة إلى الذات. إن انعدام تلبية هذه الحاجات جزئياً أو كلياً، سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على سلوك الطفل ونفتح شخصيته، وسيظل مثل السلوك حتى عندما يصبح راشداً، وطوال حياته، حيث يكون كثير الهيبة، والخوف بلا سبب وجيه، كثير التردد غير مقدم على المنافسة و المغامرة

والجهر بالرأي و تحمل التبعات، كما يكون شديد الخجل والتردد والارتباك والانطواء، والعجز عن إبداء الرأي والدفاع عن النفس ولو كان صاحب حق، يعاني من الذعر، وقد يذهب إلى النقيض، فيتسم سلوكه بالتحدي والعدوان واللامبالاة.

– إن هناك قوانين و تشريعات، وضعت على مستويات مختلفة لحماية الطفل و رعايته و احترامه، و منها الاتفاقيات الدولية، و كذلك الإقليمية، والتشريعات المحلية الخاصة بكل بلد. كما أن المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان تشمل صراحة أو ضمنا على حقوق الطفل، و هي تعنيه على أي حال بصفته إنسانا. و مما ورد في نص اتفاقية حقوق الطفل العالمية مثلا: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية و الإدارية والاجتماعية و التعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر، أو الإساءة البدنية أو العقلية و الإهمال، أو المعاملة المنظوية على الإهمال وسوء المعاملة، أو الاستغلال". إن المشكلة لا توجد على مستوى النصوص، فهي موجودة بكثرة، و هذه النصوص جدية و كافية و قابلة للتحسين والتطوير، و منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك نصوص منظمة العمل الدولية، و أيضاً تشريعات إقليمية، و أخرى محلية خاصة بكل بلد على حدة. إن المشكلة الكبرى تكمن في وضع هذه النصوص موضع التطبيق. فالتشريعات موجودة ، و يمكن اعتبارها عادلة و راقية، غير أن المجتمعات لا تحترمها. و خاصة منها مجتمعات العالم الثالث، أو بعبارة أخرى المجتمعات المختلفة. فقد نصت التشريعات على تعليم الأطفال و حمايتهم، والحنان

عليهم، و عدم تعريضهم للعنف، أو الإساءة إليهم مادياً أو معنوياً، وغير ذلك مما هو معترض به من حقوق الطفل.

4- العنف والمرأة :

من المشاكل الكبرى المتعلقة بالعنف نجد "العنف ضد المرأة"، وقد اتخذت "منظمة العفو الدولية" منطلقاً لنشاطها "الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الصادر عن الأمم المتحدة، الذي يعرّف العنف ضد المرأة بأنه: "أي فعل عنيف، تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى، أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث هذا في الحياة العامة أو الخاصة".

وقد وقع تفسير هذا الإعلان تفسيرات عديدة ومتنوعة، نصت في معظمها على أن أفعال الإغفال مثل الإهمال والحرمان، يمكن أن تعتبر أشكالاً من العنف ضد المرأة، كما أن ما يسمى بالعنف الهيكلي، وهو الأذى الناتج عن تأثير تنظيم الإقصاء سلباً على حياة النساء، يندرج ضد أشكال العنف ضد المرأة.

إن أشكال العنف ضد المرأة متنوعة، وهي عامة تتخذ طابعاً بدنياً أو نفسياً أو جنسياً، وقد عدلت تفاصير وشرح الإعلان العالمي هذا ضمن هذه الأشغال نماذج مثل:

— العنف في بيئة الأسرة: ومنه التعرض للضرب من طرف الزوج أو الوالدين أو الإخوة. وكذا العنف المتصل بالجنس بأشكاله المختلفة، والذي

تكون ضحيته الزوجة والأطفال أيضا، داخل الأسرة. وفي هذا المستوى الأسري أيضا، يتعرض الخدم في المنازل التي يوجدون فيها، وهم كثيرون في بعض المجتمعات، يتعرضون للاعتداء، ومن ذلك: الحبس، والضرب، والقسوة، والاعتداء الجنسي.

– العنف في المجتمع: تتعرض المرأة لأشكال متعددة من العنف، منها الاغتصاب، والاعتداء والتحرش الجنسيين في أماكن العمل، وفي المؤسسات التي تتردد عليها، وفي مختلف الأماكن، كذلك هناك ظواهر الاتجار بالنساء، وإرغام النساء على ممارسة البغاء، والقيام بأعمال قسرية. وقد تتعرض المرأة للعنف والاغتصاب على أيدي أعوان الدولة أنفسهم، أو بتوطئهم بصرف النظر عن الاعتداءات التي تقع بعلم منهم دون أن يتحركوا لردعها أو منعها على الأقل. وبطبيعة الحال هناك الاعتداءات العنيفة ضد المرأة، التي يرتكبها الخارجون عن القانون من العصابات المختلفة، والأشرار واللصوص وغيرهم.

– هناك ظاهرة العنف ضد النساء المهاجرات من الأهمية بمكان الإشارة إليها، ليس لأنها موجودة فحسب، و لكن لأنها تعنينا أكثر من غيرنا كمجتمع له هجرة كبيرة، بحكم الظروف التاريخية المعروفة. فإذا ركزنا الملاحظة على وضعية المرأة المهاجرة في فرنسا، باعتبار الأغلبية منهن تعيش هناك، و إذا كانت المرأة الفرنسية لا زالت تتعرض للعنف الزوجي ، إلى درجة الموت أحيانا، فإن المرأة المهاجرة أسوء حالا بكثير، فهي توجد في فئة مهمشة داخل المجتمع الفرنسي، تخضع لقوانين خاصة، و تحكم علاقاتها ضوابط ومحددات أخرى غير ما يحكم المجتمع الفرنسي.

فالنساء المهاجرات يعانين من عنف الأزواج ومن عادات وتقاليد المجتمع الأصلي التي تبقى سارية المفعول عليهن. وهكذا تعاني المرأة المهاجرة من الموروث الاجتماعي و الثقافي المنقول إلى دار الهجرة، وكذلك من الاذدواجية وتنازع القوانين في البلدين.

و بصفة عامة، فإن العنف العائلي يمكن أن يتعرض له أي شخص، غير أن ضحاياه الأساسيين هم الأطفال و النساء الذين يتعرضون لأشكال كثيرة من العنف يمارسه عليهم - في الغالب - رب الأسرة، أو الرجل صاحب النفوذ الأول فيها. وقد بيّنت بعض الدراسات أن نسبة 95 % من حالات العنف العائلي يرتكبها الرجال ضد النساء. كما أن الأطفال يتعرضون كذلك إلى العنف، و من النتائج المثيرة لذلك هي أن آلاف الأطفال يقعون ضحايا العنف الذي يفضي في حالات قليلة إلى الموت، أو العاهات المستديمة، على أيدي واحد من والديهم، أو مرببيهم، كما يضطر الكثير من الأطفال إلى الابتعاد عن أسرهم ليعيشوا في دور الرعاية أو يتشردون. و يلاحظ أن المعاناة الناتجة عن العنف الأسري على الأطفال مزدوجة، فمن ناحية يعاني هؤلاء بسبب الاعتداء والإهمال، ومن ناحية أخرى يصبحون هم كذلك مصدراً للآفات الاجتماعية التي سوف يذهب ضحيتها غيرهم. و قد يكون هذا الغير أطفالهم أنفسهم، عندما يصبح لهم أطفال في المستقبل. كما يلاحظ الارتباط بين الاعتداء على النساء والأطفال، حيث إن الرجال الذين يعتدون على نسائهم، أو نسبة كبيرة منهم، يعتدون كذلك على أطفالهم.

ثانيا - الاعنة NON-VIOLENCE

— الاعنة أساسا هو أحد أشكال الفعل السياسي، أو الممارسة السياسية التي تتميز بغياب كل أنواع العنف، وبالتالي تقوم على الاحترام العملي التام لحقوق الإنسان، وترفض تجاوزها أو الاعتداء عليها، مهما كانت الأسباب والمبررات، وفي كل الأحوال. حقوق الإنسان هي على سبيل التذكير: الحق في الحياة، والحق في الكرامة، والحق في الحرية، والحق في حرية الفكر، والحق في حرية إبداء الرأي، والحق في حرية الاعتقاد، وما شابه ذلك من حقوق مترتبة عن الوجود الإنساني، مثل الحق في الأمان، والحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في العمل والحق في العلاج، وغيرها. وهي معترف بها، وموجدة في التشريعات، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومختلف المواثيق الدولية المتعلقة خاصة بال التربية والتعليم، والعمل والصحة، والمرأة والطفل والعمال، كما تنص عليها معاهدات الحروب، وأيضا دساتير الدول، والقوانين الخاصة بكل بلد، وبصفة عامة فال المشكلة ليست في النصوص التشريعية، وإنما هي في احترام هذه النصوص، وقيام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمجتمعات على كل المستويات بواجباتها التي تتضمنها هذه النصوص، وهنا تكمن المشكلة.

غاندي والاعنة: قاوم "المهاتما غاندي"، أو بالأحرى قائد كفاح الشعب الهندي ضد الاستعمار الإنجليزي باستعمال الاعنة، وهي تجربة فريدة من نوعها في التاريخ كله، كللت بالنجاح الباهر، وأحدثت تغييرا سياسيا

هائلا، حيث انتهت إلى استقلال الهند، وما أدرك ما الهند، التي كانت معتبرة "جوهرة التاج البريطاني"، ضمن الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، التي لا تغيب عنها الشمس، كما كانوا يقولون. لقد نال "غاندي" احتراما بلغ درجة القدس لدى شعبه، ولدى الإنسانية جماء، بفضل إبداعه السياسي المتميز، في المقاومة والكفاح، بالاعتماد على اللاعنف. يقول غاندي: "إن اللاعنف هو القوة العظمى عند الإنسان، وهو أعظم ما أبدعه الإنسان من الأسلحة الأكثر قدرة على التدمير". كما يقول: "يجب ألا تقذوا الأمل في الإنسانية، إن الإنسان محظوظ، وإذا كانت بعض قطرات من المحيط قد ذرها، فلا يعني أن المحيط كلها أصبح قدرا". ومن أقوال غاندي كذلك: "أنا مستعد للموت، ولكن ليس هناك أي داع لأن تكون مستعدا للقتل". وفي هذا السياق يقول: "ليس هناك طريق إلى السلام بل السلام هو الطريق".

إن الدعوة إلى اللاعنف، كانت موجودة منذ القديم في الفلسفة، وأيضا في الدين كما هو واضح في الديانة المسيحية، غير أن أشكال التعبير العملية، لم تكن موجودة، إذا استثنينا الدعوة إلى الصبر والتحمل. إن غاندي عندما يستعمل اللاعنف، فإنه لا يعني أنها المسالمة أو السلبية، بل إنه يعتمد إلى استعمال أقوى سلاح اخترعه البشرية كما قال، إنه يقصد إلى المقاومة بأقوى سلاح، وأقدر سلاح على التدمير، وبأكثر الأسلحة فتكا على الإطلاق، فاللاعنف مناقض تماما للمسالمة وللسلبية. والسؤال هو كيف يمكن لللاعنف أن يكون أقوى قوة موجودة لدى الإنسان؟ ما هو الجواب العملي غير المسالمة التي يرفضها منطق اللاعنف؟ لقد أوجد غاندي

الإجابة الصحيحة، وقام بالتجربة العملية فعلاً، وانتهى إلى النجاح، إلى النصر، إلى استقلال الهند. لكنه، للأسف الشديد مات مقتولاً بسبب ممارسته لللاعنف، بعد مقاومة دامت أكثر من خمسين سنة كاملة. ففي أو آخر حياته، وقد انتصر على الإنجليز باللاعنف، صرف غاندي جل اهتمامه للدفاع عن حقوق الأقلية المسلمة، وتآلم كثيراً لانفصال باكستان عن الهند، وأصابه الحزن الشديد من أعمال العنف، التي رافقت ذلك الانفصال على أساس ديني، بين المسلمين والهندوس، مما جعل التعصب الأعمى يدفع شخصاً هنودياً إلى إطلاق الرصاص على "غاندي" في ردينه قتيلاً، وكان ذلك في الثلاثين من شهر يناير عام 1948، وقد بلغ التاسعة والسبعين من العمر.

استعمل غاندي طرقاً سلمية كثيرة، طبق بها اللاعنف عملياً، منها الاعتصام الجماهيري أمام القطارات، والإضرابات العامة، ومقاطعة بعض البضائع الإستراتيجية، مثل النسيج الإنجليزي، الذي كان يعتمد على قطن الهند الرخيص، الذي يتحول إلى منسوجات تعود إلى الهند غالباً الثمن، بعد صنعها في مصانع النسيج البريطانية، حيث ينجح غاندي بطريقة اللاعنف في تغيير الواقع السياسي، مما يجر الإنجليز على التفاوض. لقد انبهر الغرب في الثلاثينيات من القرن العشرين بالمقاومة السلبية الشهيرة التي ترجمها غاندي في الهند وانتصر بها. ولعل الدكتور "لوثر كينغ LUTHER KING" الأمريكي الأسود، قد تأثر بغاندي، عندما استعمل طريقة اللاعنف في الكفاح ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وقد كان النجاح حليفه كذلك.

لقد استعمل غاندي "المغزل" رمزا للاعتماد على النفس، بحيث يقوم الهند

بغزل ما يحتاجونه من أقمشة لأنفسهم، ويقطعون بذلك المنسوجات الإنجليزية، فلا يشترونها، وشيئا فشيئا، بدأ التهديد بالإفلاس، يخيم على مصانع النسيج البريطانية، وهي أهم ما لدى الإنجليز من صناعات، يعتمد عليها اقتصادهم في ذلك الوقت، نتيجة انخفاض صادراتها من النسيج إلى الهند، وهو الانخفاض المتمامي، والذي يتوجه إلى التوقف نهائيا، وهي كارثة حقيقة، كان لابد أن تجعل بريطانيا العظمى، تلجم إى مفاوضة ذلك الرجل الهزيل، الذي يرتدي مئرا، مجرد مئر و هو أعزل من أي سلاح، غير أنه بعقربيته في المقاومة السلمية، يجبر الإمبراطورية البريطانية العظمى على مفاوضته مكرهة، حيث تعجز عن أي تصرف آخر، وقد فشلت كل الطرق التي لجأت إليها مثل سجن غاندي، وما شابه ذلك من التصرفات العصبية العقيمة، لأن ما يبده غاندي في مقاومته من أساليب اللاعنف، لا ينفع في مصارعتها العنف.

وإلى ما يشبه هذا ذهب السود في أمريكا، حيث قاطعوا ركوب الحافلات، وقد لاح في البداية، أنها عملية مبنؤس منها، غير أن السود المقهورين، لم يكن باستطاعتهم غير ذلك. فقد كان طغيان قوة البيض وجبروتهم، يشكل قناعة بأن أية مقاومة للسود، هي بمثابة انتشار. غير أن السود شعروا وهم يخوضون تجربتهم الجديدة هذه، بأن الشرطة العنصرية القاسية، سوف تجد مشقة كبرى في التعامل مع هذه المقاومة اللاعنفية البسيطة جدا. ماذا يفعلون حقا مع من يرفض ركوب الحافلة؟ لقد اتفق

الناس في عام 1955، في فصل الشتاء والربيع في مدينة "مونتغومري" من جنوب الولايات المتحدة، اتفق السود بالأحرى على المشي على الأقدام، وعدم ركوب الحافلات، ومن عجز على المشي من الكبار أو المرضى أو الصغار، وغيرهم، ينقلونه بسياراتهم الشخصية، تقوم بذلك "جمعية مونتغومري للإصلاح"، التي تنظم حركة المقاومة السلمية هذه.

في بداية الأمر، أثارت الحركة ضحك البيض سخرية منها، وتساءلوا عن الضرر الذي يمكن أن يلحقه السود بهم عن طريق رفض ركوب الحافلات. فأي تهديد يمكن أن ينالهم من وراء هذا الموقف، الذي بدا سخيفاً

و عديم الجدوى لأصحابه؟ لكن "كينغ" و معاونوه، كانوا يخلقون بحركتهم السلمية وقائع جديدة، منها أن السود أدركوا - لأول مرة - أنه بإمكانهم العمل، بالرغم من خوفهم. كانوا يجدون في كل خطوة من المقاومة السلمية هدفاً جديداً. لقد أجبت خادمة سوداء سيدتها التي سألتها (و هي سيدة من البيض طبعاً) عن التعب الذي تعانيه من المشي على الأقدام، حيث تقطع مسافة كبيرة حتى تصل إلى مكان عملها، قائلة: " قدماي متعبتان لكن روحي مررتاحه". لقد بدأ تغير هام، يحدث في نفسية البيض، شبيه بذلك التغيير الذي أحدثه الهنود بزعامة "غاندي" في نفوس الإنجليز.

لقد كان البيض في أمريكا، ينظرون إلى السود، على أنهم أشباه بشر، وكذلك كان ينظر الإنجليز إلى الهنود. فإذا بهم يرونهم هنا و هناك - لأول مرة - أنهم أصبحوا فجأة شعراً يتمتع بالكرامة. هذا الشعور كان ينمو يوماً بعد آخر، في نفوس البيض، رغم أن السود، جماعة "كينغ" لم يطلقوا

رصاصة واحدة، غير أن التطورات النفسية الحاصلة، أبرزت شعوراً قوياً، ربما لدى الجانبين، أن شيئاً ما، كان يتغير إلى الأبد. وقد بدأت هذه التغيرات تحدث مادياً على أرض الواقع، منها أن إحدى شركات الحافلات، صرحت بأنها على حافة الإفلاس، و هذا معناه أنها ستتوقف قريباً، و النتيجة هي أن الجميع، سوداً أو بيضاً، سوف يحرمون من النقل العام. مما اضطر البيض إلى التفاوض، و قد أجبرهم الواقع الجديد على التفاوض لإيجاد حل لا مفر منه. و هكذا، وبعد أسبوع من انطلاق المقاومة السلمية، لم يعد هناك فرز بين البيض و السود في الحافلات، كما كان الأمر في السابق، بحيث صعد إلى الحافلة رجل أبيض من الأعيان، و هو

يتأبط ذراع الدكتور "كينغ"، و قد جلسا جنباً إلى جنب، الأمر الذي كان مستحيلاً في أيام مضت، و قد عد هذا اليوم من الأيام المشهودة في تاريخ سود أمريكا، بل و في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، و العالم بأسره، يوم الانتصار، أو بداية هزيمة الميز العنصري البغيض. وبذلك رسم الاعتقاد بأن اللاعنف هو سلاح سلمي، لكنه أقوى من أي سلاح آخر للمقاومة، لأنه يتصدى للنفوس فيصلحها و يغيرها لدى الجانبين المتصارعين في ذات الوقت، بل ويفيدهما نحو الأحسن، و نحو ما هو إيجابي. و ميزة هذه المقاومة السلمية الكبرى أنها لا تحدث أية خسارة بشرية في الأرواح، و لا تتسبب في أي دمار مادي. و من إيجابيات اللاعنف العظيمة، إكساب الجماهير المقهورة القائمة بها بالكرامة، إلى جانب اكتشافها الهام بأنه بإمكانها أن تناضل و أن تنتصر. و أن تهزم

أعتى القوات عن طريق اللاعبن والمقاومة السلمية المتمثلة في أساليب مثل الاعتصام والظهور والمسيرات والصوم، والعصيان المدني و غيرها من الطرق السلمية الكثيرة. لكن كيف ولماذا تؤدي هذه الأشكال من المقاومة السلمية (إضراب، مقاطعة، اعتصام...) إلى النصر؟ ألم يقل "غاندي" أن اللاعبن أقوى من أي سلاح أبدعه الإنسان؟ نعم، هناك هذه القدرة العجيبة لللاعبن على خلق واقع جديد، يجعل الخصم مجبراً على الخضوع، و القبول بالتفاوض، أو اللجوء إلى استعمال العنف العقيم، الذي يزيد الأمر سوءاً. ومن هذه الواقع الجديدة الحاسمة التي تخلقها المقاومة السلمية:

1- التفكك الاجتماعي : اللاعبن يقوض و يحيل البنيان الاجتماعي إلى التصدع و الانهيار، مما يجعل النظام القديم (الاستعمار في الهند أو التمييز العنصري في أمريكا) عاجزاً عن العمل، و الاستمرار على الوضع السابق، فلا تجارة ضخمة الأرباح في الهند، و لا مواصلات عامة في أمريكا.

و يمكن أن تضاف قطاعات كثيرة إلى الإفلات القاتل، مما يعجز النظام القائم على فعل أي شيء، و يدفعه إلى الرضوخ و قبول التفاوض حتماً، و في ذلك انتصار المقاومة.

2- الفوضى الاجتماعية ، التي يخلقها اللاعبن، يحتم نتيجة ضخامة هذه الفوضى، تغيير أشياء أساسية، من أهمها تغيير كيفية المقهورين في أنفسهم، حيث تسود نفوسهم مشاعر العزة و الثقة في الذات. ثم إن

اللاعنف يشارك فيه الجميع، بخلاف العنف الذي لا يقدر عليه سوى الشعب الأصحاء.

3- اللاعنف يحدث نفكاكا اجتماعيا، مما يؤدي إلى ظهور واقع جديد. و هنا

يظهر أمر جديد في غاية الأهمية، هو تغيير الخصم ذاته بجعله يقبل أشياء أشياء كان يستحيل قبولها من قبل.

4- يجب التنبيه إلى أن اللاعنف لا يعني أنه يحق لمستعمله أن يخالف القانون، أو يكون في منأى عن الردع الأخلاقي، بحجة أنه لا يستعمل العنف، و لا يطلق النار على من يختلف معه في الرأي. لا تبرير لمخالفة القانون قبل أن يتغير، و لو كان جائرا، و لا شيء يجيز اختراق الأخلاق السائدة في المجتمع، و لو كانت خاطئة، قبل إصلاحها. و لهذا السبب رفض سقراط عدم الامتثال لحكم الإعدام الذي صدر ضده، مع افتتاحه بأن القانون السائد في مجتمع أثينا - آنذاك - جائز، وأن الأخلاق المتتبعة في ذات المجتمع فاسدة، و قد كان يعمل بكل قواه و كفاءته لإصلاح الوضع، غير أن هذا لا يمكن أن يجعله في حل من القانون و الأخلاق السائدتين في مجتمعه.

5- أصعب ما في المقاومة السلمية هو وحدة الإنسانية أي الإيمان بأن الإنسانية واحدة لا تتجزأ. فعليك أن تحب الآخر، كل آخر، كل إنسان، ومن في ذلك خصمك، بل عدوك الذي يسعى إلى قتالك. مثل هذا الإيمان و تطبيقه ضروري في اللاعنف، و لو أنه يشبه المستحيل، لأنه يتطلب من الإنسان أن يتحول إلى ملاك، أو قريب من ذلك. و بطبيعة الحال، فإنه

من الصعب على أي كان أن يغير حقيقته أو يكاد، غير أن هذا هو شرط النصر عن طريق المقاومة السلمية. هذا هو الشرط الأساسي، و شبه المستحيل، لكنه ضروري لإنجاز النصر الشبيه بالمعجزة، نصر الجمهور الضعيف المقهور، الأعزل من السلاح، على أكبر القوى وأغنى الأغنياء في العالم.

6- اللاعنف كما طبقة "غاندي" ، ليس هدفا، وإنما هو وسيلة لغاية أكبر، بل إنه ليس هو الوسيلة الأهم، و ما هو أهم منه هو البناء. ففي الوقت الذي كانت

فيه المقاومة في أوجها، كانت الجهود الكبيرة منصرفة بدرجة أكبر من المقاومة السلمية إلى البناء المتمثل في نشر التعليم، و محو الأمية، و الرعاية الصحية، و نشر كل هذه الخدمات في المدينة و في الريف على حد سواء. إن البناء عند "غاندي" هو أيضا مقاومة سلمية، بل إنه أهم من أي شيء آخر،

و أهم من المقاومة السلمية، التي اشتهر بها "غاندي" ، أو اللاعنف. أي أن أهم ما في المقاومة السلمية عند غاندي، هو تلك الجهود الأكبر التي ينبغي أن تصرف إلى تأسيس المجتمع الجديد.

7- لقد قيل: "اللاعنف بحث عن الحقيقة، وليس بحثا عن طرق تبرهن بها على غلط خصمك. فإذا لم تكن مستعدا و أنت تحص الواقع، لإدراكك أنك قد تكون على باطل، وأن خصمك على حق، فأنت لست ناضجا بعد اللاعنف. عليك ألا تتعلق بنظر ياتك، بل بالمنهج فقط. فالمنهج هو

النظرية. و نحن نوجد الدرب بالسير. و الغايات تتعين بالوسائل، و هي لا توجد مفصولة عن الوسائل، و بمعزل منها".

ثم إنه لا ينبغي الفهم بأن اللاعنف يهدف إلى خلق الفوضى الاجتماعية، وإنما تلك مجرد وسيلة مرحلية، تنتهي بمجرد الانتهاء من مهمتها، و لا ينبغي أن تستمر أكثر من ذلك. إن اللاعنف هو عبارة عن نظرية لمعالجة النزاع الاجتماعي، من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي. إن اللاعنف جهد يهدف إلى وضع المجتمع كله في إطار تراحم ينعم به الجميع و يهنا.

8- يحتاج اللاعنف إلى نساء و رجال نوي شجاعة، لكنه - بعكس العنف

مصيره الفشل، إن هو اعتمد على الشجعان فقط. ليست أعمال اللاعنف مجرد اختبار للقدرة على الصبر و التحمل لمختلف أشكال التعسف و الظلم

و الاضطهاد، لأن هذه المعاناة تحدث كذلك في حالة استعمال العنف. إن غاية اللاعنف هي الخير و السعادة لكل أبناء المجتمع دون استثناء، و ليس تمجيد القدرة على المعاناة. لهذا، فاللاعنف يسمح للناس جميعا بالمساهمة فيه، و في هذا قوته. فبإمكان كل أفراد المجتمع أن يكونوا مساهمين فيه، الكبار والصغار، الرجال والنساء، كل الناس، وهذه ميزة اللاعنف، فالمشارك فيه ليس محاربا، وكل شخص عادي، و مهما كانت حالته الصحية ، أو مهما كان سنه، و مهما كان مستوى وعيه و تفكيره

و توجهاته السياسية و ميوله الثقافية، و أي كانت عقيدته و إيديولوجيته، فإنه يبقى قادرا على المساهمة في مجهود الاعنف الذي يريد منه قوة أخرى، ذات طابع نفسي وليس قوة مادية جسمية، أو غيرها من أشكال القوة المادية.

ثالثا- التسامح TOLERANCE

تعريف:

* التسامح هو التساهل، وهو استعمال غير دقيق للألفاظ لغوية، وهو الصفح والغفران دينيا، عند مخالفة التعاليم الدينية. وهو الصفات الحضارية الرفيعة للشخص، مما يسمح له بالتعايش مع الناس، ولو اختلف معهم في الرأي.

* والتسامح هو الامتناع عن استعمال القوة والقهر والقبح والخداع، ولو كان ذلك في الدفاع عن الحق أو النفس، وهو كذلك احترام رأي الآخر، أو الرأي المخالف. وهو كذلك تخلي السلطة – أحيانا – عن تطبيق القانون احتراما لحالات معينة.

* والتسامح عامة هو العفو عند المقدرة، كما هي العبارة الشهيرة.

ملاحظات:

1 – يكون التسامح في حالة الصراع الاجتماعي والسياسي، في الأحوال الصعبة المستعصية على التنازل، أو تقريب وجهات النظر، وتعجز فيها الوساطات أو التحكيم. وهذا مثل النزاع حول العقائد الدينية، حيث يصعب

تنازل أي طرف عن بعض ما تشمل عليه عقيدته أو دينه. حتى إذا استحال تطبيق مبدأ التسامح في مثل هذه الأحوال الحساسة، وجب البحث عن مبدأ آخر، يمكن من بلوغ التوفيق أو الصلح بين المتصارعين، أو إقامة تسامح مظاهري ومصلحي إن صح التعبير.

2 – يمكن إيجاد مبدأ للتسامح يقبله الطرفان، وهو أمر يصبح ممكنا عادة، عندما يكون الجانبان قد بلغا مرحلة الإرهاق والتعب، من صراع بينهما طال أمده، وبلغوا فيه مرحلة اليأس، مما يجعلهم يرغبون في وقف الصراع حقنا للدماء، وتطلعوا إلى الأمان والسلام. ولو أنهم أفراد كل طرف في أعماق أنفسهم مقتعنين أنهم على صواب، والفريق الآخر مخطئ.

3 – التسامح في مثل هذه الأحوال، التي تفرضها المصلحة المشتركة في إنهاء الصراع، ليس نابعا من القلب، وليس صادرا عن حسن نية، وهو لذلك ليس حقيقيا، وإنما أملته ظروف قاهرة. ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التسامح، هو التسامح الديني، كذلك الذي حدث بين كنيستين، أو مذهبين مختلفين في المسيحية، أو ذلك الذي يوجد بين ديانتين مختلفتين، توجدان في بلد واحد، مثلاً هو الأمر بين الإسلام والمسيحية في بلدان كثيرة. وكذلك الأمر في التسامح العرقي الحاصل في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بين البيض والسود، ومثله حالة جنوب إفريقيا. وكما يحدث عادة في الحروب الأهلية، وفي النزاعات السياسية عموما، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاختلاف بين الإيديولوجيات، حيث تحافظ كل دولة بما لديها من إيديولوجية، وتنصالح، أو تتسامح مع دولة أخرى تختلفها أو تعارضها في الإيديولوجية، وتقيم علاقات دبلوماسية معها، من أجل

الحفاظ على المصالح المشتركة، التي يستحيل صونها عن طريق الصراع المسلح، أو غيره من أشكال النزاع.

4 – ظهر مصطلح التسامح في الغرب، بمناسبة الحروب الدينية الفظيعة، ثم تطور في العصر الحديث إلى كفاح ضد التعصب والاستبداد. مما يتضمن تطوير الذهنيات الفردية أو الجماعية، وحرية العيش لكل الناس وفق عاداتهم وتقاليد them، وهو ما تعارضه العولمة حالياً، أي أنها لا تؤمن بالتسامح، بل تعارضه. لقد افتتحت البشرية، بفعل تاريخ الصراعات المؤلمة المدمرة، إلا حل غير التسامح، الذي يقوم أساساً وضرورة على احترام الآخر، وبالتالي احترام آرائه ومعتقداته، وكرامته كإنسان، وهو الأمر الذي تزيد العولمة إحياءه وإعادة النظر فيه من جديد، والعودة بالبشرية إلى الصراع المدمر العقيم.

5 – لقد أخذت في عصرنا، بعض من أشكال التفسيرات الضيقة للدين في الظهور، مدعية أنها الدين الحقيقي، وبغياب النقد العقلي لهذه التفسيرات الضيقة، تختفي إمكانات الحوار، ويصبح التسامح شبه مستحيل، في حين أن التسامح ضروري للحياة الكريمة داخل المجتمع الواحد، أو على نطاق المجتمع الدولي قاطبة. والتسامح ليس عفواً تصدره المجتمعات على مذنبين بعد توبتهم، أو خارجين عن القانون مخربين لقيم الكبرى، وإنما هو قبول كامل وبلا حدود بالأخر المختلف، مما يجعله شريكاً في كل شيء، وليس ملحاً مهماً، دوره شكلي لا معنى له، كما هو الحال في بلدان العالم الثالث في إيديولوجية العولمة الحالية، التي قد تفلح في توريط العالم في صراعات مدمرة، لكنها لن تفلح أبداً في الهيمنة على العالم، إلا

إذا أصلحت نفسها، أو أجبرت على ذلك، بإدراج مبادئ للعيش الإنساني المشتركة في بنيتها، ومن أهم تلك المبادئ التسامح.

إن التسامح لا يكون إلا حيث يوجد الخلاف، وهو ثمرة مران طويل، مرت به الإنسانية، على قبول اختلاف التصورات والأفكار والمفاهيم، وقبول إعادة النظر الدائم في كل شيء، مما يؤدي إلى رفض أي تعصب أو تحيز أو تشكيك بالرأي، وإنكار حرية الرأي الآخر، أو الوقع في حالة الإطلاق، التي لا تقبل النقاش ولا الحوار. إن التسامح يعني قبول التغيرات الذاتية، وفي نفس الوقت قبول الآخر وما لديه من خصوصيات ثقافية، والتسامح في نهاية المطاف ليس منه ولا هبة، يقتضي به أحد على الآخر، إنه حق تكتسبه المجتمعات، بل تترعرعه عندما تخرط في فعالية الاختلاف المتعدد المستويات والمفاهيم. وهذا يكون التسامح أساساً لحق الاختلاف، الذي بغيره لا يمكن أن تستقيم أو تستقر أي حياة آمنة مطمئنة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إن حق الاختلاف ضرورة أثبتتها أحداث التاريخ الطويل، وأقرتها مواثيق حقوق الإنسان، ولا أمل في عيش مشترك سليم، دون احترام حق الاختلاف بين الأفراد والمجتمعات، وبين الدول والثقافات والديانات والحضارات.

6 – يصبح التسامح إشكالية، عندما يتم تحريف مفهومه وتضييق معناه، ومثال هذا زعم البعض أن التسامح الصحيح هو ما ينسجم مع التراث، وهو يختلف عن التسامح بمفهومه الغربي. وهذا يرفض أصحاب هذا الرأي مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، معتمدين على هذه الذريعة، أي اعتبارهم لهذه المبادئ غريبة، لا تلتزم سوى الغرب، وهو

ادعاء يقوم على مغالطة، لأن من لا يوافق على الحرية، سوف يوافق على ما ينافقها، وهو اللاحريّة، فإنه يقبل بعدم المساواة التامة بين البشر، ويقر التمايز بينهم على أساس العرق أو اللون أو الجنس، أو المعتقد، أو غيرها من خصوصيات الجماعات البشرية المختلفة.

إن التسامح هو الاعتراف بالآخر والعيش المشترك معه على أساس من الحرية، ومنها خاصة حرية المعتقد وحرية التعبير، لا تكرما ولا منه ولا صدقة ولا إحسانا، وإنما التسامح حق لكل الأفراد والجماعات المتنوعة، على أساس أن الطريق المؤدية إلى الحقيقة متعددة، وأن الحقيقة موجودة ومحتملة الوجود لدى جميع الاتجاهات الفكرية الإيديولوجية والعقائدية والدينية، ولا يوجد فرد أو جماعة تملك الحقيقة وحدها، أو تحكرها دون غيرها، وأساس هو وحدة الحقيقة، وتعدد التجارب الدينية وغيرها.

إن الالتسامح، إنما يكمن أولاً في منطق العنف، حيث يتحول العنف إلى قيمة عظمى لدى الجماعات البدائية، ويعتبر مقياساً لديها للرجلولة والمكانة الاجتماعية، عندما يصبح الحق هو القوة، أو يسود قانون الغاب، كما يقال، وهو ما يجعله بعض الضالين من الناس منهجاً لنفسير التاريخ وقراءة الواقع.

ويصدر الالتسامح ثانياً، عن الولاء القبلي المعموق، حيث يتم تقديم الولاء على الكفاءة. ويتمثل الالتسامح ثالثاً في قيام سلطة قيمها مؤسسة على الاستبداد والكراء. إن التسامح منظومة قيمية وأخلاقية، لذلك فهو لا ينسجم مع قيم الاستبداد.

استنتاج

- 1- العنف هو استعمال القوة بغير حق، و خارج إطار القانون، وهو الاستخدام غير المشروع للقوة، سواء قام بذلك الأفراد أو الدول، أو أية جهة كانت.
- 2- العنف مناف للحق و القانون و الأخلاق و الكرامة الإنسانية.
- 3- للعنف أشكال كثيرة، منها المنزلي و المؤسسي و السياسي و الاقتصادي و الإعلامي، و غيرها من الأشكال، و هي كلها اعتداءات على حقوق الإنسان و كرامته.
- 4- الاعنف نوع من الممارسة السياسية، التي ترفض استعمال القوة المادية.
- 5- الاعنف فعل سياسي يستعمله الطرف المغلوب على أمره، لمقاومة الطرف المهيمن، و القوي عددا و عدة، باعتبار الاعنف وسيلة سلمية إنسانية، لكنها في ذات الوقت فعالة، و أقوى من القوة المادية التي يستعملها الظالم المستبد، و قادرة على قهره، و إجباره على التفاوض و الإعتراف بالحق (استقلال الهند و الاعتراف بحقوق السود في أمريكا مثلا).
- 6- الاعنف وسيلة فعالة لتفكيك المجتمع القائم على الظلم و التمييز و القهر و الاستغلال و الإنقاذ، و بناء المجتمع العادل الكريم المستقر، على أنقاض المجتمع الأول.

- 7- اللاعنف قادر على تغيير نفسية و ذهنية الطرف المستبد، عندما تتهدد مصالحه، فيقبل ما كان يرفض من حقوق الطرف الآخر و كرامته الإنسانية.
- 8- اللاعنف يقوم على وحدة الإنسانية، و يحب لذلك الآخر و يحترمه كإنسان، حتى و لو كان عدوا مبينا و طاغية فتاكا مجرما، فهو إنسان.
- 9- اللاعنف ينبع من مبادئه على هذا الأساس، دون غيره، في كل الأحوال.
- 10- التسامح لا يعني اللاعنف، فهما مفهومان مختلفان، و لو اتفقا في بعض المبادئ، مثل� احترام كرامة الإنسان.
- 10- التسامح حق من حقوق الإنسان، و ليس هبة أو صدقة على أي كان،
- مهما كان ضعفه، و من أي كان مهما كانت قوته، فلا حق لأحد في الاعتداء على أحد.
- 11- اضطررت الإنسانية إلى إقرار مبدأ التسامح بعد ويلات و مآسي عانتها البشرية، نتيجة رفض الاختلاف و التعددية. لذلك لا يجوز لأي كان مهما كانت قوته أن يعود بالناس إلى جحيم الصراع و العنف الأعمى الذي تجاوزته البشرية.

تطبيقات :

هذه جداول خمسة، يعطى لك – أيها الدارس- محتوى الخانة الأولى من كل جدول، وعليك بالبحث عن المعلومات المناسبة في الملاحظات السابقة، التي تجد فيها ما تحتاجه، مما يناسب الخانات المعينة. أما الخانة الأخيرة والمخصصة للتبرير، فعليك أن تعتمد فيها على الفهم الذي حصل لديك،

وعلى كفأتك المنطقية، وعلى بعض المعلومات التي يتعين عليك البحث عنها في الملاحظات السابقة و غيرها من المراجع المناسبة، إن كانت متوفرة لديك، أو في محطيك المدرسي، أو الثقافي العام.

تطبيق 1

الرقم	الغاف أو اللاعف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	العلمة			
2	العالمية			
3	الاعتصام			
4	الإضراب			
5	الحرب			
6	التهديد			
7	الحصار			
8	الضرب			
9	القتل			
10	ضرب الأولياء للطفل			

تطبيق 2

الرقم	العنف أو اللاعنف	التسامح	الإشكال	التبير
1	الشتم			
2	التوبيخ			
3	المظاهرات			
4	مقاطعة البضائع			
5	الأفلام البوليسية			
6	ضرب الزوج لزوجته			
7	استخدام القوة للسرقة			
8	منع الرأي المخالف			
9	منع حرية التعبير			
10	منع حرية الاجتماع			

تطبيق 3

الرقم	العنف أو الاعنة	التسامح	الإشكال	البرير
1	حبس المرأة في المنزل			
2	ضرب المعلم للنلmid			
3	الإقصاء السياسي			
4	التهميش الاجتماعي			
5	الظلم الاجتماعي			
6	الحرمان من التعليم			
7	الحرمان من العمل			
8	رفض الرأي الآخر			
9	الاستعمار			
10	المقاومة المسلحة			

تطبيق 4

الرقم	العنف أو الاعنة	التسامح	الإشكال	البرير
1	المقاومة السلمية			
2	الاستبداد			
3	الثورة			
4	التبغية السياسية			
5	التبغية الاقتصادية			
6	مصادر الحرية			
7	تعطيل حرية الاعتقاد			
8	إهمال الأطفال			
9	سوء معاملة الطفل			
10	التساهل في الحق			

تطبيق 5

الرقم	العنف أو الاعنة	التسامح	الإشكال	البرير
1	التنازل عن الحق			
2	العدوان			
3	القهر			
4	الإكراه			
5	عفو الآباء			
6	عفو الدولة			
7	مقاطعة الإدارة			
8	الخوف من العقاب			
9	السخرية			
10	التحقير أو الاحتقار			